الأمم المتحدة
A/HRC/55/13/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
26 شباط/فبراير – 5 نيسان/أبريل 2024
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

بنغلاديش

إضافة

آراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات والتزاماتُها الطوعية وردودُها

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مجموع التوصيات الواردة (301)

المقبولة (211)

المحاط بها علماً (90)

التوصيات المقبولة (211)

144-15، 144-34 إلى 25، 144-28 و29، 144-31 إلى 40، 144-43 إلى 48، 144-50 إلى 55، 144-67 إلى 90، 144-106 إلى 113، 144-115 إلى 126، 144-129 إلى 156، 144-158 إلى 163، 144-165 و166، 144-168، 144-170 إلى 189، 144-191 إلى 203، 144-205 إلى 210، 144-213 و214، 144-217 إلى 238، 144-240 و241، 144-243 و244، 144-247 و248، 144-250، 144-252، 144-254 إلى 256، 144-258، 144-260 إلى 273، 144-277-280، 144-292 إلى 298، 144-300

منع التعذيب وحالات الاختفاء القسري

144-66

لقد كان هناك ميل غير مبرر لبعض الوقت لتصنيف جميع حالات المفقودين على أنها "حالات اختفاء قسري" بهدف تشويه سمعة حكومة بنغلاديش. فقوانين بنغلاديش لا تحتوي على أي مصطلحات من قبيل "الاختفاء القسري". وتتضمن القوانين الجنائية أحكاماً تتعلق بحالات "الاختطاف" أو "الخطف" تنطبق بالتساوي على كل فرد، بما في ذلك الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين.

التوصيات التي أحيط بها علماً (90)

144-16، 144-41 و42، 144-114، 144-164، 144-167، 144-169، 144-204، 144-242، 144-259، 144-289

التصديق على اتفاقية الاختفاء القسري (4)

144-1 إلى 3، 144-5

تعمل بنغلاديش بتنسيق وثيق مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان وآلياته وكذلك آليات هيئات المعاهدات. وبنغلاديش طرف في ثمانية من أصل تسعة صكوك أساسية لحقوق الإنسان. ولا تزال بنغلاديش ملتزمة بتنفيذ الصكوك التي هي طرف فيها، وما فتئت تتخذ التدابير القانونية والمؤسسية اللازمة للوفاء بالالتزامات المنبثقة عنها. وتعتقد حكومة بنغلاديش أن التصديق على أي اتفاقية أخرى سيتطلب جهوداً وطنية متسقة لوضع إطار قانوني متماسك وبناء القدرات المؤسسية لوكالات التنفيذ وتوافق الآراء بين أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من ذلك، تشارك بنغلاديش مشاركة بناءة في الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (5)

144-4، 144-17 إلى 20

على الرغم من أن بنغلاديش ليست طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها وفي الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية، فإنها التزمت دوماً بالمبادئ الأساسية لنظام الحماية الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وتستضيف بنغلاديش مواطني ميانمار النازحين قسراً منذ ثلاثة عقود؛ ويوجد حالياً أكثر من 1,2 مليون من الروهينغيا من ميانمار في مساكن مؤقتة في بنغلاديش. وتوفر بنغلاديش لهم جميع أنواع الضروريات الأساسية بمساعدة المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية.

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (6)

144-6 إلى 10، 144-13

تسلم حكومة بنغلاديش بأهمية البروتوكولات الاختيارية في إطار الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، التي تسمح للأفراد بتقديم شكاوى مباشرة إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة؛ ومن هذا المنطلق، صدقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن حكومة بنغلاديش تعتقد أيضاً أن السماح بهذه الاتصالات المباشرة ينبغي ألا يتم إلا بعد اعتماد تشريعات وخطط عمل واستراتيجيات وطنية بصورة مرضية لضمان تنفيذ سليم للالتزامات التعاهدية القائمة.

وما فتئت حكومة بنغلاديش تستثمر في تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية، ولا سيما اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لضمان تنفيذ سليم لالتزامات بنغلاديش في مجال حقوق الإنسان. وتود حكومة بنغلاديش أن ترى المؤسسة الوطنية القائمة قوية وفعالة قبل أن تدخل في أي آلية دولية للشكاوى بشأن قضايا حقوق الإنسان.

التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (13)

144-11 و12، 144-14، 144-56 إلى 65

لا تزال عقوبة الإعدام في بنغلاديش شكلاً مقبولاً من أشكال العقاب والردع عن أخطر الجرائم وأبشعها. غير أن هناك طبقات متعددة من الإجراءات الاحترازية قبل تنفيذها في النهاية. ويذهب أي حكم بالإعدام تلقائياً إلى قسم المحكمة العليا لتأكيده. وبمجرد تأكيد الحكم، يظل للطرف المتضرر الحق في استئنافه أو إعادة النظر فيه أو مراجعته أمام شعبة الاستئناف والتماس الرأفة الرئاسية في نهاية المطاف. وحتى الآن، لم تتخذ الحكومة أي قرار بإلغاء عقوبة الإعدام أو تأجيلها أو وقفها. ومع ذلك، فقد تم تدريجياً تجاوز عقوبة الإعدام بأشكال أخرى من العقوبات، مثل السجن مدى الحياة.

حقوق السكان الأصليين/اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169(4)

144-21، 144-274 إلى 276

لا يحدد دستور بنغلاديش أو يعترف بأي أقلية أو طائفة من الناس في البلد على أنهم "سكان أصليون". والواقع أن جميع مواطني هذا البلد سكان أصليون لأرضه. غير أن الدستور يعترف بمجموعات إثنية بمختلفة تعيش داخل البلد ويسميها "أقليات إثنية". وتنص المادة 23 ألف من الدستور على أن الدولة تتحمل مسؤولية حماية وتنمية الثقافة والتقاليد المحلية الفريدة للمجتمعات القبلية والإثنية. وتكافؤ الفرص في الوظائف العامة بغض النظر عن الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو مكان الميلاد مكفول في القانون والممارسة على حد سواء. ولا يُمنَع أي شخص من الترشح لمنصب عام بسبب هويته الإثنية.

الحد الأدنى الوطني الشامل للأجور (2)

127-144 و128

تهدف حكومة بنغلاديش في المقام الأول إلى مكافحة البطالة من خلال توليد فرص عمل داخل البلد وهي تكرس كل جهودها للقضاء على البطالة بحلول عام 2030.

وقد اتخذت حكومة بنغلاديش أيضاً عدداً من المبادرات لإصلاح قطاع العمل، وهي بصدد إدخال تغييرات هامة في مجالات متعددة من قانون العمل، مثل زيادة استحقاقات العمال، وتبسيط عملية تسجيل النقابات، وتعزيز سلامة العمال، وتمديد إجازة الأمومة، والتعجيل بتسوية المنازعات العمالية، وضمان الصحة المهنية وسلامة المصانع.

وتسعى حكومة بنغلاديش جاهدة من أجل العيش الكريم لجميع العمال وأسرهم وتعمل على تحديد معدلات دنيا للأجور للعاملين في مختلف الحرف/الصناعات بقدرات متفاوتة من أجل تنظيم فعال للأجور. وهي تعمل من خلال التحقيق في الظروف ذات الصلة في مختلف الحرف/الصناعات والنظر في المسائل المتعلقة بتحديد الحد الأدنى للأجور. وقد قام المجلس المعني بالحد الأدنى للأجور دورياً بتحديد وتنقيح معدلات الحد الأدنى للأجور في 43 قطاعاً صناعياً، واتخذ مبادرات لتحديد معدلات عمل عادلة لـ 13 قطاعاً صناعياً إضافياً. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، تمت زيادة الحد الأدنى للأجور لعمال صناعة الملابس الجاهزة بنسبة 56,25 في المائة. وإلى جانب الحماية الجدية لحقوق جميع العمال، تتدخل الحكومة عندما تُنتهَك هذه الحقوق فيما يتعلق بأي فرد أو مجموعة من العمال.

تغطية التأمين الصحي للجميع (1)

144-157

استرشاداً بروح "الصحة للجميع"، استثمرت حكومة بنغلاديش بكثافة في القطاع الصحي وأنشأت نظاماً للرعاية الصحية على الصعيد الوطني، من العيادات المجتمعية إلى المستشفيات الطبية المتخصصة. وتوجد مجمعات أوبازيلا الصحية المنشأة في جميع مناطق أوبازيلا، وقد أُنشئت حوالي 500 14 عيادة مجتمعية في المناطق الريفية كمراكز جامعة للخدمات لضمان الرعاية الصحية الأولية المجانية والأدوية الأساسية المجانية لسكان الريف. وتوفر حوالي 000 3 عيادة مجتمعية مرافق للقابلات الماهرات. ونتيجة لذلك، انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 163 وفاة لكل مائة ألف مولود حي، وانخفض معدل وفيات المواليد الجدد إلى 15 وفاة، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 28 وفاة لكل ألف مولود حي. وقد تحققت التغطية الشاملة في تطعيم الأطفال. وتقدم مرافق الصحة العامة الخدمات بدون تكلفة أو بأقل تكلفة، وتغطي ما يقرب من 80 في المائة من السكان. وتركز حكومة بنغلاديش على تحسين نوعية الخدمات الصحية بالاستعانة بقوة عاملة مدربة. ومن خلال اعتماد قرار، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنموذج العيادات المجتمعية الرائد باعتباره أفضل ممارسة للعالم النامي ووصفته بأنه "مبادرة الشيخة حسينة".

اتفاقية العمال المنزليين/اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189(1)

22-144

بنغلاديش طرف في 34 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك 8 اتفاقيات أساسية. وتواصل الحكومة، إلى جانب شركاء دوليين ومحليين، تنفيذ الالتزامات المتعلقة بضمان حقوق العمال. وتعلق بنغلاديش أهمية كبيرة على قضايا حقوق العمال، والبيئة اللائقة في مكان العمل، والقضاء على عمل الأطفال، وحقوق العمال المنزليين؛ وقد أحرزت بالفعل تقدماً تدريجياً في هذه المجالات. وستنظر الحكومة في التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة في الوقت المناسب.

دعوة مفتوحة ودائمة إلى المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (2)

144-26 و27

تتعاون بنغلاديش مع آليات الإجراءات الخاصـــة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. ومنذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة، استضافت بنغلاديش عشر زيارات قام بها سبعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهو ما يمثل أكبر عدد من الزيارات بين جميع الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة. وتعكف الحكومة حالياً على وضـع مواعيد ملائمة للطرفين لزيارة بعض المكلفين بولايات. وترى بنغلاديش أن إصدار دعوة دائمة ليس السبيل الوحيد لضمان تعاون كامل مع الإجراءات الخاصة.

مساءلة أعضاء وكالات إنفاذ القانون (1)

144-30

تشكل قضـايا حقوق الإنسـان وواجب احترامها والنتائج التي يمكن أن تترتب عن انتهاكها جانباً مهماً من التدريب الذي يتلقاه موظفو هيئات إنفاذ القانون. وكنتيجة لذلك، تشـكل حقوق الإنســان مسـألة حساسة جداً لدى وكالات إنفاذ القانون في بنغلاديش. وإلى جانب التدريب، تعزز حلقات العمل وغيرها من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية أيضـاً الوعي بضـرورة احترام القانون، بما في ذلك الحقوق الدستورية للمواطنين. وكل فرد من أفراد وكالات إنفاذ القانون يخرق القانون أو يتبين أنه مارس القوة أو الســـلطة بشكل غير قانوني يعرض نفسه يقيناً لعقوبة مناسبة تشمل توجيه تهم إدارية وجنائية إليه.

قضايا مجتمع الميم/الحقوق الجنسية (9)

144-49، 144-283 إلى 288، 144-290 و291

مســألة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنســي ومغايري الهوية الجنســانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) مسألة دينية واجتماعية وثقافية وأخلاقية وأدبية في بنغلاديش. وتنظر الحكومة، أثناء معالجة هذه المسـألة، في الآراء والتطلعات والمشـاعر والمعتقدات الدينية لمعظم شـعبها. وتلتزم الحكومة بضـمان الوفاء بحقوق جميع المواطنين. ولا ترى بنغلاديش ضـرورة لإنشـاء مجموعة جديدة من الحقوق غير المقبولة عالمياً كحقوق.

حكم خاص من أحكام قانون تقييد زواج الأطفال (4)

144-239، 144-246، 144-149، 144-257

تلتزم حكومة بنغلاديش بالقضـاء على زواج الأطفال بحلول عام 2041. وقد تم سـن قانون تقييد زواج الأطفال لعام 2017 لإنهاء هذه الآفة. والحد الأدنى لسن زواج الذكور، وفقاً لهذا القانون، هو 21 سنة وللإناث 18 سنة. ولكن، بالنظر إلى الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية، وُضِع في المادة 19 حكم خاص يسـمح بالزواج دون حدود السـن القانونية من أجل تحسـين أحوال القاصـر، بتوجيه من المحكمة وموافقة الوالدين/الوصي. ولا ينطبق هذا الحكم على الزواج بالقوة والاغتصاب والاختطاف. ولتجنب إساءة استخدام المادة 19، اعُتِمدت قواعد تقييد زواج الأطفال في عام 2018 لتوضيح إجراءات تطبيق الحكم الخاص.

واعتُمدت خطة العمل الوطنية لإنهاء زواج الأطفال (2018-2030) للقضاء على زواج الأطفال في المجتمع. وأُطلِق نظام قائم على تكنولوجيا المعلومات للتحقق من عمر العروس والعريس باســـتخدام شـهادة الميلاد و/أو بطاقة الهوية الوطنية و/أو الشـهادات الأكاديمية. وتقدم حكومة بنغلاديش منحاً إلى 15 مليون فتاة طالبة للمساعدة في منع زواج الأطفال. وبين عام 2012 ونيسان/أبريل 2023، تمكنت السلطات من منع 024 10 حالة زواج للأطفال بفضل مكالمات واردة إلى خط المساعدة "109".

عمالة الأطفال (1)

245-144

تلتزم حكومة بنغلاديش بالقضـــاء على عمل الأطفال بجميع أشـــكاله بحلول عام 2025 على النحو المنصوص عليه في الهدف 8-7 من أهداف التنمية المستدامة. وتُعَدّ السياسة الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال لعام 2010 وقانون الأطفال لعام 2013 معلمين هامين في هذا الصدد. وقد أصبح التعليم الابتدائي إلزامياً ولا توجد عمالة أطفال في قطاع الملابس الجاهزة. ولإظهار التزام ثابت، صدقت بنغلاديش في عام 2022 على اتفاقية منظمة العمل الدولية للحد الأدنى للسن لعام 1973.

الاغتصاب الزوجي (5)

212-144، 215-144 و216، 114-251، 144-253

تعتبر بنغلاديش تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين شرطين أساسيين للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويكفل دستور بنغلاديش حقوقاً متساوية للمرأة في جميع مجالات الدولة والحياة العامة. وقانون منع العنف ضد النساء والأطفال قائم لحماية المرأة من العنف. وقد اعتمدت بنغلاديش خطة العمل الوطنية لمنع العنف ضد النساء والأطفال للفترة 2018-2030. ويجري حالياً البت في قضايا العنف ضد المرأة من خلال هيئات قضائية سريعة. وقد عُدِّل قانون البيِّنَة حتى لا يُسمح بقبول "السيرة الشخصية" كدليل ضد ضحايا الاغتصاب. وشُدِّدت العقوبة القصوى المنطبقة على جرائم العنف ضد المرأة إلى عقوبة الإعدام، استجابةً لمطلب شعبي. غير أن النظام القانوني القائم في بنغلاديش لا يعترف بالاغتصاب الزوجي. ولا تسود الظروف الاجتماعية اللازمة في البلد في هذه اللحظة لإدخال هذا المصطلح في النظام القانوني لبنغلاديش.

التحفظات على المادتين 2 و 16 (1) (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1)

211-144

نظرت حكومة بنغلاديش في ســـحب التحفظ القائم على المادتين 2 و16-1 (ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويكفل الدستور حقوقاً متساوية للرجل والمرأة في جميع مجالات الدولة والحياة العامة. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الخطوات التي تشمل استعراض القوانين القائمة وإدخال التعديلات اللازمة تدريجياً على القوانين التي تقوض تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جميع المجالات. وقد أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً تمشياً مع المادة 2، من خلال تعزيز مساواة المرأة في عدة مجالات، واحتلت المرتبة الأولى في جنوب آسيا في تضييق الفجوة بين الجنسين. وستنظر الحكومة في قبول التوصية بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة المتعددين بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بين مختلف شرائح المجتمع، بما في ذلك طوائف الأقليات.

مواطنو ميانمار النازحون قسراً (3)

190-144، 299-144، 301-144

على الرغم من أن بنغلاديش ليست طرفاً في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، فإنها تلتزم دائماً بالمبادئ الأساسية لنظام الحماية الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وعلى الرغم من القيود والتحديات التي لا حصـــر لها، تؤوي بنغلاديش مؤقتاً منذ ثلاثة عقود مواطني ميانمار النازحين قسراً، ويوجد حالياً أكثر من 1,2 مليون نازح قسري من مواطني ميانمار في مأوى مؤقت في بنغلاديش.

وتقدم الحكومة، بالتعاون مع المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، المساعدة والخدمات الإنسانية الأساسية وتعمل على إعادتهم إلى وطنهم في وقت مبكر وطوعاً وعلى نحو مستدام، عن طريق جملة أمور منها توفير المهارات وأنشطة بناء القدرات بما يتناسب مع الفرص المتاحة في راخين، وتوسيع نطاق التعليم غير الرسمي لأطفال الروهينغيا في مناهج ميانمار لتسهيل إعادة إدماجهم المحتملة في ميانمار عند العودة.

وما فتئت المخيمات المكتظة والعشوائية التي يقيم فيها مواطنو ميانمار النازحون قسراً في كوكس بازار تشكل خطراً على مستوى معيشتهم وكذلك على البيئة والأمن الداخلي. وقد طورت بنغلاديش جزيرة بهاسان شار وزودتها بوسائل الراحة المناسبة إذ أنفقت حوالي 350 مليون دولار أمريكي من مواردها الخاصة لإزالة المخاطر وتخفيف الازدحام في المخيمات البائسة في كوكس بازار. وترغب حكومة بنغلاديش في أن تنقل إلى هناك حوالي 100 ألف من مواطني ميانمار النازحين قسراً في مخيمات كوكس بازار. وحتى نهاية عام 2023، نُقِلَ على أساس طوعي من مخيمات كوكس بازار حوالي 000 35 نازح قسراً من مواطني ميانمار. وتقدم الأمم المتحدة والبلدان المانحة الدعم إلى مواطني ميانمار النازحين قسراً المنقولين إلى هناك بطريقة مستنيرة وطوعية تماماً. ولكسب العيش في الجزيرة، تُكفل فرص لممارسة الزراعة وتربية الأسماك وتربية الماشية والحرف اليدوية إلى جانب أنشطة أخرى مدرة للدخل.

وبعد النزوح القسري الجماعي في عام 2017، أبرمت بنغلاديش وميانمار ثلاثة صكوك للعودة المبكرة والمستدامة. ولسوء الحظ، لم يتمكن نازح واحد من مواطني ميانمار من العودة إلى راخين خلال ما يزيد عن السنوات الست الماضية. وبدعم من المجتمع الدولي، ما فتئت بنغلاديش تعمل من أجل إعادتهم المبكرة والطوعية والمستدامة إلى ميانمار.

حماية "الداليت" وغيرهم من السكان المحرومين (2)

144-281 و282

وفقاً للمادة 28 من دستور بنغلاديش، لا تميز الدولة ضد أي مواطن على أساس الدين أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو مكان الميلاد فقط. وقد اتخذت حكومة بنغلاديش تدابير مختلفة لتحسين نوعية حياة الطوائف المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً، بما فيها الداليت، ولوصولها إلى الخدمات الحكومية واندماجها في التيار الرئيسي للمجتمع. وتشمل هذه المبادرات بدل المواطنين المسنين، والمنح الدراسية، والتدريب على تنمية سبل العيش، والمساعدة المالية لتنمية سبل العيش، وما إلى ذلك من المساعدات المقدمة إلى هذه الطوائف.

قانون الأمن السيبراني (15)

144-91 إلى 105

تمشياً مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يكرس دستور بنغلاديش ضمان حرية الرأي والتعبير. والحكومة ملتزمة التزاماً تاماً بضمان حرية التعبير – سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها – وحرية الصحافة ووسائط الإعلام شريطة الحفاظ على النظام العام والآداب العامة والأخلاق وتجنب ازدراء المحكمة والتشهير والتحريض على أي جريمة.

وقد وُضِع قانون الأمن الرقمي لتعزيز وإنشاء فضاء رقمي آمن من أجل المصلحة الفضلى للمجتمع. وكانت هناك بعض التحفظات بشأن بعض أحكامه، التي أُخذت في الاعتبار؛ وبعد مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة، استُعيض عن قانون الأمن الرقمي بقانون الأمن السيبراني.

ويعالج قانون الأمن السـيبراني الذي تم سـنه حديثاً المخاوف التي كان يشـعر بها الكثيرون إزاء قانون الأمن الرقمي. وخُفِّض عدد الجرائم التي لا تحتمل الإفراج بكفالة إلى 4 مواد فقط من 14 مادة في التشـريع السـابق، ولا يجوز الإفراج بكفالة إلا في الجرائم التقنية. ولا تزيد العقوبةَ الجرائمُ المتكررة التي كان من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من العقوبات بموجب قانون الأمن الرقمي.

وعلاوة على ذلك، لا يوجد حكم ينص على أي عقوبة بالسجن بتهمة التشهير، وقد خفف القانون الجديد العقوبة على بعض الجرائم. وتعتبر حكومة بنغلاديش أن قانون الأمن السيبراني سينشئ بيئة رقمية شفافة وخاضعة للمساءلة وآمنة دون الحد من الحرية المضمونة في دستورنا.